

Accounting Disclosure and Its Role in Attracting Foreign Investments

Dr. Anwar Ata Ararawi

Omdurman Islamic University | Sudan

Received:

31/01/2023

Revised:

14/02/2023

Accepted:

08/03/2023

Published:

30/11/2023

* Corresponding author:

anwar_ararawi@yahoo.com

Citation: Ararawi, A. A.

(2023). Accounting Disclosure and Its Role in Attracting Foreign Investments. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences*, 7(11), 102 – 115.

<https://doi.org/10.26389/AJSRP.W310123>

2023 © AISRP • Arab

Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• Open Access



This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) [license](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

Abstract: The study aimed to identify the role of accounting disclosure in increasing investment to activate emerging financial markets, by presenting and clarifying the theoretical framework of accounting disclosure in emerging financial markets. In addition to evaluating the role of accounting disclosure in raising the efficiency of emerging stock markets by studying the requirements of what investors need in accordance with the requirements of presentation and disclosure in international accounting standards and closely related agreements. For this purpose, the researcher used two approaches, the first is the inductive approach through desk studies and the extrapolation of books, articles and other sources that dealt with accounting disclosure and emerging financial markets, and the second is the deductive approach by reaching the relationship between accounting disclosure and increasing the efficiency of emerging financial markets to study a number of hypotheses, the most important of which are the relationship of accounting disclosure and its role in attracting foreign investments, and the relationship of accounting disclosure and its role in achieving the dimensions of sustainable development. Major findings of this study showed that accounting disclosure helps bring foreign investments to account to achieve sustainable development in its dimensions. It also helped Jordanian investment companies reduce the degree of risk when making investment decisions to achieve sustainable economic development. It also contributed to improving the performance of investment companies in a way that helps achieve the electronic dimension and helped investment companies and investors to develop their financial operations to avoid high investment risks. Based on these results, the researcher recommended the need for all companies' departments to rely on accounting disclosure and its tools because of its role in attracting foreign investments, paying attention to electronic accounting disclosure because of its role in the ease of obtaining information to help in decision-making, achieving development and reducing the degree of risk when making investment decisions.

Keywords: Accounting disclosure, foreign investments, Emerging capital markets, Stock markets, international accounting standards, Investment companies.

الإفصاح المحاسبي ودوره في جذب الاستثمارات الخارجية

الدكتور / أنور عطا عرعرأوي

جامعة أم درمان الإسلامية | السودان

المستخلص: هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإفصاح المحاسبي في زيادة الاستثمار لتنشيط أسواق المال الناشئة، من خلال عرض وتوضيح الإطار النظري للإفصاح المحاسبي في أسواق المال الناشئة. بالإضافة إلى تقييم دور الإفصاح المحاسبي في رفع كفاءة أسواق الأوراق المالية الناشئة من خلال دراسة متطلبات ما يحتاجه المستثمرين وفقاً لمتطلبات العرض والإفصاح في المعايير الدولية للمحاسبة والاتفاقات وثيقة الصلة. ولهذا الغرض استخدم الباحث منهجين، الأول هو المنهج الاستقرائي من خلال الدراسات المكتبية واستقراء الكتب والمقالات وغيرها من المصادر التي تناولت الإفصاح المحاسبي وأسواق المال الناشئة، والثاني هو المنهج الاستنباطي عن طريق التوصل للعلاقة بين الإفصاح المحاسبي وزيادة كفاءة أسواق المال الناشئة لدراسة عدد من الفرضيات من أهمها، علاقة الإفصاح المحاسبي ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية، وعلاقة الإفصاح المحاسبي ودوره في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة. أظهرت نتائج الدراسة أن الإفصاح المحاسبي يساعد في جلب الاستثمارات الأجنبية للمحاسبة لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها، كما ساعد شركات الاستثمار الأردنية في تخفيض درجة المخاطرة عند اتخاذ قرارات استثمارية بما يحقق التنمية الاقتصادية المستدامة. كما أنه ساهم في تحسين أداء الشركات الاستثمارية بما يساعد في تحقيق البعد الإلكتروني، وساعد على قيام شركات الاستثمار والمستثمرين في تطوير عملياتهم المالية لتفادي مخاطر الاستثمار المرتفعة. واستناداً لهذه النتائج أوصى الباحث بضرورة الاعتماد إدارات الشركات كافة بمختلف مجالاتها على الإفصاح المحاسبي وأدواته لما له دور في جذب الاستثمارات الأجنبية، الاهتمام بالإفصاح المحاسبي الإلكتروني لما له دور في سهولة الحصول على المعلومات للمساعدة في اتخاذ القرار وتحقيق التنمية وتخفيض درجة المخاطر عند اتخاذ قرارات استثمارية.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، الاستثمارات الخارجية، أسواق المال الناشئة، أسواق الأوراق المالية، المعايير الدولية للمحاسبة، الشركات الاستثمارية.

الإطار المنهجي للدراسة

مقدمة:

ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الشفافية والإفصاح، نظراً لاعتماد المؤسسات الاقتصادية والمصرفية بشكل كبير في اتخاذ قراراتها على ما تنشره المؤسسة وتفصح عنه من معلومات. ويعد الإفصاح المحاسبي جوهر النظرية المحاسبية الذي يجب مراعاته عند إعداد القوائم المالية، وركزت معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير المحاسبة الدولية التي تمثل القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية وتحدد المتطلبات والخصائص التي يجب أن تتصف بها المعلومات على معايير الإفصاح المحاسبي، ويلعب الإفصاح دوراً في توفير بيانات ومعلومات محاسبية تسهم في مساعدة المسؤولين على اتخاذ القرارات، وفي تحديد مدى نجاح الإدارة في إدارة الأموال وإدارة اقتصادية تهدف إلى تنمية حقوق المساهمين وإظهار مدى كفاءة الإدارة في العمليات الاستثمارية المختلفة للمؤسسة الاقتصادية، وإعداد التنبؤات المالية التي يمكن استخدامها في إعداد الخطط المستقبلية (رزق، 2011).

وتزايد الاهتمام بالإفصاح المحاسبي في الآونة الأخيرة حتى أصبح يحظى باهتمام زائد من قبل مختلف الجهات المعنية على مستوى المؤسسات الخاصة والعامة محلياً وإقليمياً ودولياً، ويعود ذلك ليس فقط إلى محاولة توحيد النظم المالية العالمية وإنما كمحاولة للتفسير أو التأثير في الأزمات المالية العالمية وخصوصاً الأزمة المالية العالمية الحالية التي عصفت في العالم مؤخراً، وأضررت بالكثير من الاقتصاديات العالمية العملاقة، وعلى رأسها اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية.

لعل هذا دفع المختصين إلى دعوة الشركات لتبني مبدأ الإفصاح المحاسبي بشكل أكثر جدية وشفافية، كما ظهرت الحاجة في بعض الأحيان إلى الدعوة للإشراف على الشركات من قبل جهات مهنية أو حكومية تلزم هذه الشركات بإتباع القواعد الأساسية في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRSs) International Financial Reporting Standards ومعايير المحاسبة الدولية (IASs) International Accounting Standards (Dahawy & Conover, 2007).

تتأكد أهمية الإفصاح كون معظم مستخدمي القوائم المالية لا تتاح لهم الفرصة للاطلاع على دفاتر المشروع وسجلاته أو عدم استيعابهم لمحتوياتها كما يجب، لذلك فإنهم يعتمدون إلى حد بعيد في التعرف على أحوال المشروع من خلال التقارير والقوائم المالية المنشورة، مباشرة أو بمساعدة الاستشاريين وذوي الخبرة فضلاً عما لهذه التقارير والقوائم من أهمية خاصة ناتجة عن أنها قد تم تدقيقها بواسطة جهة محايدة ومستقلة (حماد، 2006).

ومن هنا يتضح دور الإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمارات الخارجية حيث أنه له أثر كبير في توفير تقارير تمتاز بالشفافية والجودة العالية؛ حيث أن المعلومات الواردة بالتقارير المنشورة تساعد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين وغيرهم في ترشيد قراراتهم الاستثمارية والائتمانية، كما توفر هذه التقارير المعلومات الكافية التي تساعد في قياس حجم وتوقيت التدفقات النقدية، وتقييم سياسات وقرارات الإدارة في مجال الاستثمار والتشغيل والتمويل وتوفير المعلومات الملائمة والموثوقة التي تصور وتعتبر عن العمليات والأحداث المالية للشركات التي تتداول أسهمها في أسواق رأس المال وتعتبر وسيلة للتعرف على أصول والتزامات الشركات التقييم الأداء والمساعدة في تحرير وقياس درجة السيولة وتدفقات الأموال لهذه الشركات، وقد ازدادت أهمية التوسع في الإفصاح المحاسبي نتيجة لازدياد المطالبة بتوفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمقابلة احتياجات المستخدمين المتعددين للمعلومات في سوق المال، فالإفصاح المحاسبي عن المعلومات الملائمة ذات المصدقية يؤدي إلى التخصيص والكشف عن الموارد الاقتصادية التي تملكها الشركات التي تتداول أوراقها المالية في أسواق رأس المال.

وبناءً على ما تقدم جاءت هذه الدراسة لتوضح أثر الإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمارات الخارجية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:

- الأهمية العلمية: تظهر أهمية هذه الدراسة في كونها تبحث في دور الإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمارات الأجنبية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة؛ حيث وجد الموضوع اهتماماً كبيراً من قبل الأكاديميين والباحثين المهتمين على حد سواء، ولقد شهد الفكر المحاسبي المعاصر بعض الدراسات والكتابات التي تناولت هذا الموضوع وأهميته، وسيكون هذا البحث مساهمة علمية متواضعة يستفيد منها الباحثين والمهتمين في هذه المجال. وتمثل الأهمية العلمية في الآتي:
- يمثل الإفصاح المحاسبي أحد أهم القضايا المعاصرة التي تستحوذ على اهتمام الفكر المحاسبي خاصة في ظل بيئة الأعمال الحالية التي تتسم بالمنافسة الحادة في الأسواق.

- ندرة الأبحاث والدراسات التي تناولت دور الإفصاح المحاسبي في جذب المستثمرين في أسواق المال الناشئة.
- الأهمية العملية:

يعتبر الإفصاح المحاسبي له دور كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تقديم المعلومات اللازمة للمستثمرين لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية المناسبة بناءً على تلك المعلومات، وكذلك الفوائد التي سوف تعود على الشركات المدرجة في البورصات العالمية من خلال جذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

وتتمثل الأهمية العملية في الآتي:

- الاهتمام بمتطلبات الأطراف الخارجية بالشكل الذي يساعدهم في اتخاذ القرارات بهدف جذب المستثمرين وتوجيه استثماراتها وفق أعلى مستوى المؤشرات الفعالية الاقتصادية.
- دعم دور الإفصاح المحاسبي في أسواق المال الناشئة ورفع فعاليته بما يمكنه من رفع وتيرة أدائه والسير في طريق المنافسة.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في معرفة دور الإفصاح المحاسبي في زيادة الاستثمار لتنشيط أسواق المال الناشئة. ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

- عرض وتوضيح الإطار النظري للإفصاح المحاسبي في أسواق المال الناشئة.
- تقييم دور الإفصاح المحاسبي في رفع كفاءة أسواق الأوراق المالية الناشئة من خلال دراسة متطلبات ما يحتاجه المستثمرين وفقاً لمتطلبات العرض والإفصاح في المعايير الدولية للمحاسبة والاتفاقات وثيقة الصلة.

مشكلة الدراسة:

يعد جذب الاستثمارات من المواضيع التي تثير الاهتمام من ناحية الإفصاح في التقارير المالية، وكذلك من ناحية طرق تقييم هذه الاستثمارات، فمن المعروف أن معظم الشركات العالمية المدرجة في البورصة العالمية تلتزم بالإفصاح حيث أن مستوى الإفصاح بالمتوسط لم تتجاوز 70% للشركات في القطاعات الاقتصادية، بينما تصدر القطاع المصرفي والخدمات المالية من بين القطاعات الخمسة؛ حيث بلغت نسبة الإفصاح عن عناصر محاسبة الاستدامة 90%، كما كشفت الدراسة عن وجود فروق في مستوى الإفصاح عن أبعاد محاسبة الاستدامة للشركات دراسة، كل ذلك من أجل استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية كمستثمرين للأسهم ومشاركين مهمين في الشركات، كما ينبغي على هذه الشركات الانسجام مع المتغيرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والتكنولوجية حتى يكون هناك انسجام واتساق عند الإفصاح عن الاستثمارات في التقارير المالية؛ وذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة.

وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

- ما دور الإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمارات الأجنبية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة؟
ومن السؤال الرئيسي تتفرع التساؤلات الفرعية التالية:
 - ما دور الإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمارات الأجنبية؟
 - ما دور الإفصاح المحاسبي في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة؟
 - ما دور الإفصاح المحاسبي في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة؟
 - ما دور الإفصاح المحاسبي في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة؟
 - ما دور الإفصاح المحاسبي في تحقيق البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة؟

منهج الدراسة:

على ضوء أهمية البحث وتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال الدراسات المكتبية واستقراء الكتب والمقالات وغيرها من المصادر التي تناولت الإفصاح المحاسبي وأسواق المال الناشئة بهدف تكوين مفاهيم مكونات المشكلة البحثية ومن ثم تحديد المتغيرات التي تمثل المشكلة وهي محل البحث كما اعتمد أيضاً على المنهج الاستنباطي عن طريق التوصل للعلاقة بين الإفصاح المحاسبي وزيادة كفاءة أسواق المال الناشئة.

حدود الدراسة: تقسم حدود هذه الدراسة الى:

- الحدود الموضوعية: حيث يتناول البحث دور الإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمارات الأجنبية.
- الحدود المكانية: تمثلت في بعض المؤسسات الاستثمارية في الأردن.
- الحدود الزمنية: شملت عام 2019.
- الحدود البشرية: تمثلت في مدراء ورؤساء الاقسام والمحاسبين والعاملين في الدوائر والاقسام المالية.

مصطلحات الدراسة:

1. الإفصاح المحاسبي:

يعد الإفصاح المحاسبي جوهر نظرية المحاسبة، كما ازداد اهتمام الجهات العلمية والمهنية في مجال المحاسبة بالإفصاح، وخاصة بعد ظهور منشآت الأعمال، وارتبط هذا التطور مع القوائم والبيانات المالية التي تعد مخرجات لنتائج نشاط هذه المنشآت، وما تتضمنه من بيانات ومعلومات وأسس قياس وتقييم يمكن استخدامها من مستخدمي هذه المعلومات التي تصبح -فيما بعد- الأساس الذي يعتمد عليه هؤلاء في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية، من أجل ذلك يعد تقديم المعلومات والبيانات أحد الأهداف الرئيسية للقوائم المالية (Abdelsalam & Weetman, 2007).

يرى الباحثون أن التطور المعاصر في مفهوم الإفصاح جاء بديلاً لمصطلح النشر أو عرض المعلومات، حيث كان ذلك يتفق مع المفهوم التقليدي لوظيفة المحاسبة بأنها تستهدف قياس نتائج النشاط الاقتصادي وإبلاغها للمستفيدين منها وأصحاب المصلحة (أبو المكارم، 2004).

وعرف الإفصاح المحاسبي بأنه شمول التقارير المالية على جميع المعلومات الضرورية واللازمة لإعطاء صورة واضحة وصحيحة عن الشركة إلى مستخدمي هذه التقارير (الشيرازي، 1990).

كما يعرف بأنه كشف وإظهار المعلومات، سواء المالية أو غير المالية، الكمية والنوعية، والتي توضح أداء الشركة ووضعها المالي، بينما تختلف وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح وحدوده عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم والبيانات المالية، وهذا الاختلاف يأتي من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة، فنظرة المسؤل عن إعداد القوائم والبيانات المالية بشأن درجة ومستوى الإفصاح قد لا تلتقي بالضرورة مع وجهة نظر من يبدي رأياً في هذه المعلومات، ولا مع وجهة نظر المستخدمين كالمستثمرين والمستفيدين الآخرين، كما أنه قد لا تلتقي وجهة نظر الطرفين مع وجهة نظر الجهات الرقابية والتنظيمية، وبناء عليه فمن الصعب تقديم مفهوم عام وموحد للإفصاح، بحيث يحدد مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من المستفيدين رغباته الكاملة في هذا النطاق (إبراهيم، 2012).
تفصح المنشأة عن السياسات والطرق المحاسبية التي استخدمتها في قياس وإعداد بياناتها، والمتغيرات الجارية عليها، الإفصاح يكون في التقارير المالية المنشورة (زيود وآخرون، 2007)، وبالتالي يعتبر الإفصاح بمثابة تزويد للأطراف الخارجية المتعددة فضلاً عن تزويد إدارة المنشأة الداخلية بالمعلومات المفيدة والضرورية عن الوحدة ونشاطها ونتائجها، وفي الوقت المناسب، وبالكيفية التي لا تؤثر على نشاطها، وبما يخدم مصلحة هذه الأطراف في الوقت الحالي وفي المستقبل (إبراهيم، 2012).

2. مفهوم التنمية المستدامة:

يعتبر مفهوم الاستدامة حلقة الوصل بين التنمية المستدامة، وقد عرفت الاستدامة على أنها. كيفية تحقيق النمو الذي يأخذ بعين الاعتبار ويراعي الجوانب الانسانية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية تدعو إلى عدم استمرارية الانماط الاستهلاكية الحالية سواء في الشمال أو في الجنوب والاستعاضة عنها بأنماط استهلاكية وإنتاجية مستدامة، وبدون تحقيق مثل هذه التطورات فلا مجال لتطبيق حقيقي لمفاهيم التنمية المستدامة. تؤكد على الارتباط المتبادل والثيق ما بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية وأنه يمكن اعتماد أو تطبيق أي استراتيجية أو سياسة مستدامة بدون دمج هذه الاقتصادية الأطول فترة ممكنة (عباس، 2010).

أما قياس هذه الرفاهية فيكون عادة بمعدلات الدخل والطعام والمسكن، والملبس، والصحة، والتعليم. ويشكل مفهوم التنمية المستدامة في إطاره العام منهجاً متكاملًا لما يتميز به من ربط عضوي تام ومتكامل، فهو يجمع ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع، بحيث لا يمكن النظر إلى أي من هذه المكونات الثلاثة بشكل منفصل، فالاقتصاديون يركزون على الأهداف الاقتصادية أكثر من غيرها كما يؤكد البيئيون على أهمية حماية الطبيعة ويشدد الاجتماعيون على مبادئ العدالة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة، ولهذا تختلف تعريفات الاستدامة من اختلاف المنظور (محمد، 2018).

يقصد بالتنمية المستدامة بأنها: "صيانة واستدامة الموارد المتعددة في البيئة لتلبية احتياجات البشر الحاليين والاجتماعية والاقتصادية وإدارتها بأرقى التكنولوجيا مع ضمان استمرارية الموارد الرفاهية الاجيال التالية. كما يقصد بهاء هي تبني الاستراتيجيات وأنشطة الأعمال التي تفي بحاجات المشروع. ويشكل مفهوم التنمية المستدامة في إطاره العام منهجاً متكاملًا لما يتميز به من ربط عضوي

نام ومتكامل، فهو يجمع ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع؛ بحيث لا يمكن النظر إلى أي من هذه المكونات الثلاثة بشكل منفصل، فالاقتصاديون يركزون على الأهداف الاقتصادية أكثر من غيرها كما يؤكد البيئيون على أهمية حماية الطبيعة وينشد الاجتماعيون على مبادئ العدالة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة، ولهذا تختلف تعريفات الاستدامة من اختلاف المنظور (شاهين، 2000/1996).

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات التي قام بها بعض الكتاب والباحثين في موضوع الإفصاح المحاسبي بينما تناول البعض التنمية المستدامة، كلا حسب وجهة نظره، ولأغراض هذه الدراسة سيستعرض الباحث فيما يلي بعض هذه الدراسات.

1. دراسة (Gastón, et al., 2010) هدفت هذه الدراسة للبحث في التأثير الكمي لاعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي على التقارير المالية الصادرة عن جهات تبنتها لأول مرة، وتحلل ما إذا كانت ملاءمة المعلومات المالية أعلى بموجب المعايير الدولية للإبلاغ المالي من المعلومات المالية بموجب مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً المحلية عندما يتعين على المستثمرين اتخاذ قرارات في أسواق المال، وقارنت الدراسة بين إسبانيا والمملكة المتحدة، وكشفت نتائج الدراسة أن التأثير الكمي كبير في كلا البلدين، وأن المعايير الدولية للإبلاغ المالي لها تأثير سلبي على أهمية التقارير المالية في كلا البلدين، وكان هذا التأثير كبيراً فقط في إسبانيا.

2. دراسة (Gurvitch & Sidorova, 2012) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإفصاح المحاسبي الاجتماعي والبيئي في التقارير السنوية للشركات المدرجة في بورصة استونيا للأوراق المالية من أجل تحديد الاتجاه الحالي في تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات، وقامت الدراسة بفحص وتحليل تقارير 15 شركة من مختلف القطاعات الصناعية للسنوات 2007-2010، وأظهرت الدراسة اتجاهاً تصاعدياً مستمراً في عدد الإفصاحات المحاسبية الاجتماعية والبيئية، وعداداً منخفضاً نسبياً من تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات المستقلة الصادرة، وأن الشركات الإستونية تظهر نية قوية ومتزايدة لدمج تقارير الاستدامة في تقاريرها السنوية، حيث يتم إيلاء المزيد من الاهتمام نحو التنمية المستدامة في إستونيا اليوم وأن رغبة رجال الأعمال لكسب أرباح عالية بسرعة قد تم استبدالها بهدف تحقيق الاستدامة على المدى الطويل.

3. دراسة (البقمي، والبشتاوي، 2014) هدفت هذه الدراسة إلى البحث في محاسبة التنمية المستدامة وإفصاحاتها في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، الأردن، حتى نهاية عام 2013، وبيان الأداء الاجتماعي والبيئي والاقتصادي من خلال تبني وتطبيق مبادئ التنمية المستدامة وتلبية متطلباتها، وأظهرت نتائج الدراسة أن تبني بعض الشركات لمبادئ التنمية المستدامة لا زال غير كافياً لتلبية الاهتمام بمصالح الأطراف الخارجية، أكثر من اهتمامها بتحقيق وتعظيم أرباحها، وأن التزام هذه الشركات الصناعية في الأردن بمتطلبات المسؤولية الاجتماعية يزيد من تطبيق مبادئ التنمية المستدامة، والاهتمام بتوفير البيانات اللازمة حول المجتمع والبيئة والرفاهية الاجتماعية ضمن الإفصاحات والإبلاغ المالي.

4. دراسة (مليحي، 2014) هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التحول لمعايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية والإفصاحات وقيمة الشركات من جهة وتحليل آثار وانعكاس ذلك على قرارات المستثمرين ضمن بيئة الأعمال في السعودية من جهة أخرى خلال السنوات 2010-2013، ولاختبار هذا الأثر تم وضع فرضيتين، الأولى: لدراسة أثر تبني المعايير الدولية للتقارير المالية على جودة المعلومات المحاسبية، والثانية: لدراسة أثر تبني المعايير على قيمة الشركات، بالإضافة إلى استطلاع آراء المستثمرين حول تبني المعايير الدولية للتقارير المالية وأثرها على قراراتهم الاستثمارية، وتوصلت الدراسة إلى أن تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية قد أثرت بشكل إيجابي على قرارات وتوجهات المستثمرين في بيئة الأعمال السعودية، وعلى جودة البيانات والمعلومات المحاسبية، وعلى قيمة الشركات، وتحسين قابلية المعلومات للمقارنة، وتدعيم قدرتها التفسيرية كمؤشر لأداء الشركات، وتخفيض تكلفتها، وتحسين الشفافية، وتقليل عدم تماثل الإفصاحات، وتحسين جودة الإبلاغ المالي.

5. دراسة (ارشيد، والغصين، 2014) هدفت الدراسة إلى استطلاع آراء المستثمرين في بورصة عمان حول الإفصاحات السنوية للبنوك الأردنية، وقياس مدى أهمية وملاءمة البيانات المنشورة لقرارات الاستثمار في البورصة، وقياس العلاقة بين أهمية البند في التقارير ودرجة الإفصاح عنه، وخلصت الدراسة إلى أن معظم القرارات الاستثمارية يتم اتخاذها بناءً على تحليل المعلومات وفق نماذج معينة، وأن الإبلاغ الكافي لتقارير البنوك المالية والذي يلي احتياجات جميع فئات المستثمرين في السوق المالي في التوقيت المناسب يسهل عليهم عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، ووجود علاقة طردية بين الاعتماد على التقارير المالية ونجاح القرار الاستثماري في السوق المالي.

6. دراسة (جودة، 2016) هدفت الدراسة لمعرفة مدى الإفصاح عن محاسبة الاستدامة للشركات المساهمة العامة الفلسطينية، وأيضاً دراسة العلاقة بين مدى الإفصاح عن أبعاد الاستدامة وبعض خصائص هذه الشركات، ولتحقيق تلك الأهداف تم وضع مؤشر لاختبار مدى الإفصاح عن عناصر الاستدامة في البيانات المالية وتقارير الاستدامة المستقلة المنشورة، وخلصت الدراسة إلى

تباين درجة الإفصاح عن عناصر الاستدامة بين القطاعات الاقتصادية، وأن مستوى الإفصاح بالمتوسط لم تتجاوز 70%، بينما جاء القطاع المالي والمصرفي في صدارة القطاعات، حيث بلغت نسبة الإفصاح 91%، كما أظهرت الدراسة وجود فروق في حجم الإفصاح عن أبعاد محاسبة الاستدامة لتلك الشركات.

7. دراسة (رشوان، 2015) هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وجودة البيانات والإفصاحات، وأثرها على قرار المستثمر وترشيده في بورصة فلسطين، واعتمدت على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي لتحقيق أهدافها، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) أدى إلى تعزيز دور الإفصاح وتزويد المستثمرين بالمعلومات الضرورية من خلال الزام بورصة فلسطين الشركات المدرجة لديها الإفصاح بشكل دوري ومستمر عن المعلومات التي تحتويها القوائم والتقارير المالية، وتحسين جودة البيانات المالية، مما أثر بشكل إيجابي على المستثمرين في فهم واستيعاب المعلومات الواردة بالتقارير والقوائم المالية.
8. دراسة (عوض، 2016) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الإفصاحات الاختيارية على العلاقة بين شكل الملكية وظاهرة عدم تماثل المعلومات في الشركات المساهمة المصرية، كما تناولت الدراسة بنود الإفصاح الاختياري ودورها في تقليل عدم التماثل للمعلومات، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين الملكية (الإدارية، المؤسسية، الحكومية) وعدم تماثل المعلومات، وأيضاً وجود علاقة إيجابية بين تركيز الملكية وعدم التماثل، بينما لا أثر للإفصاح الاختياري على العلاقة بين تركيز الملكية وعدم التماثل.
9. دراسة (AL Frijat, 2016) هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في القياس بالقيمة العادلة والإفصاح في الشركات المدرجة في بورصة عمان. أظهرت الدراسة الوصفية عدد من النتائج منها: تطبيق المعايير يساهم في وضع معايير محاسبية موحدة، إنشاء أسواق نشطة وشبه نشطة، إعداد بيانات مالية ذات خصائص جودة متكاملة، ويقلل من حدوث الأزمات المالية والمخاطر الاقتصادية. بالإضافة إلى أنها تساعد في جذب الاستثمارات وتمكن الشركات المحلية من الاستثمار في الأسواق المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يضمن الإفصاح الكافي لتلبية الاحتياجات المختلفة للأطراف المستفيدة من المعلومات، ويساهم في تحسين مستوى الشفافية الذي يعكس القيمة الاقتصادية الحقيقية للمؤسسة.

الإطار النظري:

يؤدي الإفصاح المحاسبي دوراً مهماً في الممارسات المحاسبية، حيث يقوم بتوفير المعلومات الضرورية بدون لبس أو تضليل للمستخدمين، كما يعمل على زيادة الثقة بين المستثمرين في سوق الأوراق المالية على تقييم أداء الوحدات الاستثمارية تقييماً صحيحاً واطاحة المعلومات التي يحتاجها هؤلاء المستثمرين بصورة متكافئة ومتساوية بما يساعدهم على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.

مفهوم وأهداف وأهمية الإفصاح المحاسبي

أولاً: مفهوم الإفصاح المحاسبي.

- الإفصاح في اللغة: هو البيان وأفصح عن الشيء إفصاحاً أي بينه وكشفه (لسان العرب، لابن منظور، 1998).
- كما عرف الإفصاح بأنه إظهار شيء أو سر غامض (المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، 1991).
- الإفصاح في الاصطلاح: يقصد به خلو الشيء مما يشوبه منه فصح الرجل جادت لفته وأفصح تكلم العربية (موسوعة السلطان قابوس لأسماء العرب، 1991)، وقال الله تعالى: (وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُون) (سورة القصص، الآية 34).
- الإفصاح في الاصطلاح المحاسبي: لقد أدى التطور في الانشطة الاقتصادية الى نمو متزايد في
- حجم المشروعات وأصبحت ذات علاقات متشابكة، مما زاد من الحاجة الى الإفصاح المحاسبي لكل الأطراف المتعددة (حوة، 2011).

بناء على ذلك سيقوم الباحث بعرض التعريفات التي تناول الإفصاح المحاسبي:

- عرف الإفصاح بأنه الطريقة التي يتم بها عرض البنود المختلفة في القوائم المالية وما يرفقها من بيانات، وهذا ما يطلبه المعيار الدولي رقم (1) ويعتبر الحد الأدنى من المعلومات التي يجب توافرها في القوائم المالية لتجعلها واضحة وتوفر لمستخدمي القوائم المالية معلومات إضافية تساعدهم على فهم القوائم المالية واتخاذ قرارات مناسبة.

- كما عرفه آخر بأنه إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدميها، وذلك لمساعدة بعض الأطراف في اتخاذ القرارات المختلفة والتي ليس لها سلطة الاطلاع على دفاتر وسجلات الشركة (مطر وآخرون، 1996).
 - كما عرفه آخر بأنه عملية تتصل المنشأة من خلالها بالعالم الخارجي، ومفهوم الإفصاح المحاسبي على جانب كبير من الأهمية من الناحية النظرية والتطبيقية على حد سواء، ومن النادر تكلفة الإفصاح بمفردها غالباً ما تقرر بألفاظ وصفات أخرى كمعدل الإفصاح الكامل والإفصاح العادل والإفصاح الملائم (بهجت ويماني، 1990).
 - أيضاً عرفه آخر بأنه يشير إلى العملية أو المنهجية المرتبطة بتوفير المعلومات لجعل قرارات السياسة معروفة من خلال نشرها في التوقيت المناسب وجعلها ظاهرة واضحة (لطفى، 2005).
 - كما عرفه آخر بأنه هو ذلك المبدأ الذي يقضي بضرورة شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة صحيحة عن الوحدة المحاسبية (الشيرازي، 1990).
 - كما عرفه آخر بأنه الكشف عن المعلومات التي تهم المستثمرين وتتضمنها البيانات المالية وتقارير مفتشي الحسابات والتي تؤثر في سعر الورقة المالية، ويجب أن يكون الكشف عاماً وللجمهور وليس فقط لحملة الأوراق المالية والمستثمرين، وذلك من خلال الصحف اليومية وبصورة دورية مرتبطة بالسنة المالية للجهة ذات العلاقة وبصورة فورية عند الحاجة أو عند حدوث معلومة جديدة (توفيق وقادوس، 1991).
- يستنتج الباحث مما سبق الاتي:
- أن الإفصاح هو الطريقة التي يمكن بها عرض البنود المختلفة في القوائم المالية.
 - حتى لا تصبح المعلومات مضللة يجب إظهار كافة المعلومات في القوائم المالية.
 - الإفصاح هو الطريق الوحيد لتوفير المعلومات في الوقت المناسب.
 - هو ذلك المبدأ الذي يلزم بضرورة شمول القوائم المالية جميع المعلومات عن الوحدة المحاسبية.
 - الإفصاح يجب أن يتضمن جميع المعلومات التي يحتاجها المستثمرون.
 - الكشف عن المعلومات عن طريق الصحف اليومية والمجلات بصورة دورية وأن تكون بالسنة المالية.
- يستطيع الباحث تعريف الإفصاح المحاسبي بأنه إعلام المستخدمين بجميع الأحداث والحقائق المالية التي هي ضرورية بحيث تمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على نتائج أعمال المشروع والمركز المالي بشكل سليم.

ثانياً: أهداف الإفصاح المحاسبي.

- لا بد وأن لكل شيء هدف وعليه فإن الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية له هدف وغرض هو توجيه سلوك المنشأة لوجهة معينة من قبل الجهات التي تملك سلطة فرض الإفصاح عن معلومات معينة.
- بناءً على نشرة مجلس معايير المحاسبة الأمريكية رقم (59) بعنوان الاعتراف والقياس في القوائم المالية لمنشآت الاعمال، فقد أوضحت النشرة أهداف الإفصاح المحاسبي على النحو التالي (النقيب، 2004):
- 1- وصف البنود المعترف بها والتزويد بالمقاييس المتعلقة بهذه البنود غير تلك المقاييس الواردة في القوائم المالية.
 - 2- وصف البنود غير المعترف بها والتزويد بمقاييس مفيدة لهذه البنود لمساعدة المستثمرين والدائنين في تقييم المخاطر واحتمالية حصول كل من البنود المعترف بها وغير المعترف بها.
 - 3- التزويد بالمعلومات الهامة والتي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بإجراء المقارنات بين الفترات المالية المتعاقبة.
 - 4- التزويد بالمعلومات حول التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية.
 - 5- مساعدة المستثمرين في تقييم العائد من استثماراتهم.
 - 6- تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين لمساعدتهم على اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.
- مما تقدم يضيف الباحث الأهداف الآتية:
- تجنب التضليل وإزالة الغموض في عرض المعلومات المالية والمحاسبية.
 - أنسب وسائل الإفصاح هو أسلوب القوائم المالية ذات الغرض العام.
 - أن دور المحاسب في الإفصاح عن المعلومات تهدف في اعداد وعرض القوائم المالية الأربعة.

أهمية الإفصاح المحاسبي.

لا يوجد أي مشاكل في الكشف عن جميع المعلومات ذات الصلة، "ذو صلة" تعني أي سياق قد يؤثر على موثوقية البيان المالي، وقد يشمل ذلك معلومات حول طرق المحاسبة أو التبعيات أو التغييرات في المبالغ أو التقديرات، ويعد مبدأ الإفصاح الكامل أمراً بالغ الأهمية لضمان وجود عدم تناقض محدود في المعلومات بين إدارة الشركة ومساهميها الحاليين أو المدينين أو الأطراف الثالثة الأخرى، لا يتطلب مبدأ الكشف الكامل الإفصاح عن كل معلومة متاحة للجمهور، على العكس من ذلك، فإن القاعدة ستكون غير عملية في ذلك الوقت، لأنها ستفرغ قدرًا هائلاً من المعلومات عن المحللين والمستثمرين. يساعد هذا المبدأ على تعزيز الشفافية في الأسواق المالية ويحد من فرص الأنشطة الاحتيالية المحتملة، وتستمر أهمية مبدأ الإفصاح الكامل في النمو وسط الفوضى البارزة التي تضمنت التلاعب بنتائج المحاسبة وغيرها من الممارسات الخادعة، يمكن استخدام مبدأ الإفصاح الكامل في القانون التعاقدية، في مثل هذه الحالة، يجب على الأطراف في معاملة تجارية الإفصاح لبعضهم البعض عن جميع المعلومات الجوهرية المتعلقة بتنفيذ الصفقة (CFI, 2022). ظهرت أهمية الإفصاح نتيجة إن الأطراف الخارجية غالباً لا تمتلك السلطة لإلزام الوحدة الاقتصادية بتقديم ما تحتاجه من البيانات الضرورية لاتخاذ نماذج قراراتهم، من هنا فإن الإفصاح المناسب يجعل التعامل في السوق المالي أكثر عدالة، إذ أن الإفصاح يوفر فرصاً متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات، وهذا بدوره يوفر مناخاً استثمارياً ملائماً ويزيد من فرصة نمو السوق وازدهاره (Beaudoin & Werner, 2011).

ومع تعدد مفاهيم وأغراض الإفصاح المحاسبي يكتسب أهمية باعتباره مرتبطاً بالفروض المحاسبية الأساسية، كما يرتبط أيضاً بالسياسات المحاسبية المتمثلة في المبادئ والأسس والمصطلحات والقواعد والإجراءات، الأمر الذي تتبناه الإدارة في إعداد وعرض القوائم المالية، حيث توجد سياسات محاسبية مختلفة في موضوع واحد ممكن أن تستخدم (أبو طالب، 1998).

ويمكن تلخيص أهمية الإفصاح المحاسبي في النقاط التالية:

- يحقق تطبيق الإفصاح صحة القوائم المالية.
- تخلق شروط ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية نوع من التوازن بين مصالح إدارة الشركة أصحاب الأسهم والشركاء التجاريين، وأصحاب المصلحة.
- تطبيق شروط الإفصاح حسب المعايير المحاسبية الدولية يسمح بجذب مستثمرين جدد.
- المعلومات المتوفرة من خلال تطبيق الإفصاح المحاسبي تساعد المسيرين في اتخاذ قرارات مالية صحيحة
- دعم مبدأ الرقابة والمساءلة في الشركة.
- خلق نوع من الثقة في نظام المحاسبة والمراجعة في الشركات.
- توفير معلومات حديثة، مستقلة وواقعية عن الشركة.

المتطلبات الرئيسية للإفصاح المحاسبي: (إبراهيم، 2012)

- تحديد مستخدمي المعلومات المحاسبية.
- تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها هذه المعلومات المحاسبية.
- تحديد نوعية المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها.
- تحديد أساليب الإفصاح من المعلومات المحاسبية.
- توقيت الإفصاح من المعلومات المحاسبية.

أنواع ومعايير ومصادر الإفصاح المحاسبي.

أولاً: أنواع الإفصاح المحاسبي: ينقسم الإفصاح المحاسبي من حيث نوع المعلومات المصحح عنها في القوائم والتقارير المالية المراد نشرها لأغراض الالتزامات المختلفة سواء داخلية أو خارجية إلى الأنواع التالية (الجعبري، 2011):

الإفصاح الكامل: يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية؛ بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر جوهرياً على مستخدمي تلك القوائم ويعتمد هذا المفهوم على أربعة فروع أساسية القوائم المالية الخمسة (قائمة المركز المالي - قائمة الدخل - قائمة الدفقات

النقدية - قائمة التغيرات في حقوق الملكية - قائمة الأرباح الموزعة). شمول القوائم المالية على معلومات ملائمة من الدخل والثروة للملاك.

- أن تتضمن القوائم المالية نظرة الإدارة للمستقبل.
- تقرير المدقق الخارجي.

الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات الأطراف المالية، إذا يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يعتم عن ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن، أي يقدم المعلومات التي تفي باحتياجات الأطراف المعينة على قدم المساواة لمستخدمي القوائم.

الإفصاح المحاسبي الإلزامي: يقصد به أنه توجد هيئة أو منظمة تصدر معايير تحكم إعداد القوائم المالية وكذلك تحدد نوع وكمية المعلومات التي تحتويها هذه القوائم المالية ويرى مؤيدو الإفصاح الإلزامي بأنه من الضروري لتحقيق التوزيع الأمثل للموارد وكذلك العدالة في توزيع العائد بين الأطراف المختلفة كما يرون أن الإفصاح الإلزامي يحقق الثقة في سوق الأوراق المالية مما يشجع المستثمرين على توجيه مدخراتهم الفرص (الفولي، 2005).

الإفصاح المحاسبي الاختياري: من خلال توفر المديرين لمعلومات تخص الأداء الحالي والمستقبلي لمؤسستهم أكثر من غيرهم حيث أفادت عدة دراسات أن لدى هؤلاء المديرين الحافز للإفصاح الاختياري عن هذه المعلومات، ومن هذه الحوافز انخفاض تكلفة معاملات تبادل الأوراق المالية للمؤسسة، وزيادة اهتمام المحللين والمستثمرين، وزيادة السيولة، وانخفاض تكلفة رأس المال، وقد تكون التقارير غير كاملة لاتصال المديرين بالمستثمرين خاصة في التي لا تتفق حوافز المديرين مع مصالح حملة الأسهم فيها (الفولي، 2005).

الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): أي الإفصاح من المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح من التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العامر العادية وغير العادية في القوائم المالية الإفصاح من الاتفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويلية، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى مصادر الداخلة للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب مكاسب بعض الفئات على حساب أخرى.

الإفصاح الوقائي: يهدف إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية، وبالتالي يجب أن تكون المعلومات المالية تم الإفصاح عنها بأعلى درجة ممكنة من الموضوعية والحياد والعدالة.

الإفصاح الكافي: ويعد الإفصاح الكافي أكثر المفاهيم شيوعاً في الاستخدام لما له من تأثير على قرارات المستثمرين ويساهم في العلانية عن تحمل المنشأة أعباء المسؤولية الاجتماعية، ولكنه يفترض الحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها التي تجعل القوائم المالية غير مضللة.

الإفصاح العادل ينطوي على هدف أخلاقي بتحقيق معاملة متساوية لجميع قراء القوائم المالية، بينما الإفصاح الكامل يفترض عرض جميع المعلومات الملائمة، وقد ينظر على أنه يعني عرض معلومات زائدة وقد تكون المعلومات الكثيرة ضارة، لأن عرض التفاصيل غير المهمة يخفي المعلومات الجوهرية، وبذلك يجعل التقرير المالي صعب التفسير ومطول إلى درجة قد تكون مملة (الفولي، 2005).

معايير الإفصاح المحاسبي.

- الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية: لا يوجد اتفاق بين الهيئات على مجموعة من الخصائص إلا هناك اتفاق على بعض الخصائص الأساسية، هذه الخصائص تنبثق من منفعة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات تتوقف على درجة الثقة في المعلومات من ناحية وعلى ملائمة تلك المعلومات من ناحية ثانية، وعلى قابلية تلك المعلومات المحاسبية للمقارنة من ناحية ثالثة، فالعوامل الثلاثة تساهم في تحسين منفعة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، ومنها: الملائمة، والتغذية العكسية، والموثوقية، والصدق في التعبير، والحياد، والثبات، والقابلية للفهم، والتوقيت المناسب، وقابلية المعلومات للفهم والاستيعاب (عبد القادر، 2021).

مصادر الإفصاح المحاسبي:

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) مجموعة متكاملة من القوائم المالية يتعين على كافة الوحدات المحاسبية إعدادها بصورة دورية وهي: (إبراهيم، 2009)

- 1- قائمة المركز المالي (الميزانية): تعتبر قائمة المركز المالي بياناً لكافة الأحداث التي تم تسجيلها في المنشأة وتتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضع المالي للمنشأة والتي تفيد متخذي القرارات، حيث تقدم موجودات والتزامات المؤسسة في شكل واحد أي في

شكلان منفصلان عن بعضهما البعض، وتضم معطيات السنة المالية الجارية والأرصدة الخاصة بالسنة الماضية (جعفر، 2003).

وتعرف قائمة المركز المالي بأنها بيان مالي منظم ومستخرج من الدفاتر في تاريخ معين بأرصدة الحسابات التي لم تقفل بتحويلها إلى قائمة الدخل، وكذلك رصيد قائمة الدخل بحيث تعطي صورة أمينة وصادقة عن المركز المالي للمشروع في ذلك التاريخ (آل آدم ورزق، 2000).

يستنتج الباحث مما سبق الآتي:

- قائمة المركز المالي هي بيان لكل الأنشطة التي حدثت بالفعل بطريقة يجعل اتخاذ القرار أن تقيم الوضع المالي للمنشأة.
 - قائمة المركز المالي هي بيانات مستخرجة من الدفاتر تعكس الصورة الصادقة.
 - المركز المالي هو توازن بين الأصول والخصوم.
 - المركز المالي هو عناصر الأرصدة وتدفقات داخلية وتدفقات نقدية تهدف للوضوح والامينة للمشروع في تاريخ محدد.
- 2- قائمة الدخل: تسمى كذلك حساب الأرباح والخسائر فهي عبارة عن تقرير يوضح نتائج عمليات المنشأة لفترة زمنية معينة من الزمن وتستخدم لقياس أداء الإدارة (تحديد الربحية) وقياس قيمتها الاستثمارية دونها وعبرها صافي الربح الدوري عن طريق تفويج التدفقات النقدية الداخلة والخارجة (الدهراوي، 2006)، وهي تقرير نتيجة العمليات التي قام بها المشروع خلال فترة معينة وتشتمل على معلومات عن الإيراد من المبيعات وأي إيرادات أخرى وكذلك تكلفة المبيعات وأي مصروفات أخرى رئيسية أو غير رئيسية واجمالي الربح والدخل من العمليات التي يقوم بها المشروع وقد تعد قائمة الدخل الاساسي لمقابلة إيرادات الفترة بمصروفاتها للوصول إلى صافي الربح وهو ما يطلق عليه بقائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة (Mohamed, 2020).

يستنتج الباحث مما سبق الآتي:

- قائمة الدخل عبارة عن عمليات المنشأة خلال فترة محددة تحدد غيرها ربحية المنشأة.
 - قائمة الدخل هي تقرير نتيجة عمليات المشروع تشتمل على الإيرادات والمصروفات تصل في النهاية لها في الربح.
- 3- قائمة التغيرات في حقوق الملكية: وتعرف بأنها قائمة توضح مقدار الزيادة أو النقص الذي طرأ على رصيد حقوق الملكية خلال الفترة، والزيادة في حقوق الملكية يكون مصدرها في الربح للمنشأة المحقق خلال الفترة (عطية، 2010)، وتوضح التغيرات في حقوق الملكية كافة التغيرات من مكونات رأس المال المدفوع بالإضافة إلى التغيرات في رقم صافي الأرباح المحتجزة (المرحلة)، بمعنى أنها تغطي كافة مصادر التغير في حقوق الملكية خلال الفترة المالية.
- يتمثل الحد الأدنى للمعلومات التي تعرض في صلب قائمة التغيرات في حقوق الملكية (شونوف، 2008).

يستنتج الباحث مما سبق الآتي:

- قائمة التغيرات في حقوق الملكية هي قائمة تبين مقدار الزيادة أو النقصان على رصيد حقوق الملكية.
 - قائمة التغيرات في حقوق الملكية هي كافة التغيرات التي طرأ عمل حقوق الملكية خلال فترة مالية.
 - قائمة التغيرات في حقوق الملكية هي الحد الواجب أن تعرض في قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
- 4- قائمة التدفقات النقدية: نص المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) على عرض قائمة التدفقات النقدية وذلك بتصنيف التدفقات النقدية وفق الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وقد عرف المعيار التدفقات النقدية بأنها:

التدفقات الداخلة والخارجة من النقدية وما يعادلها.

وتظهر أهمية قائمة التدفقات النقدية من أهمية المعلومات التي تقدمها هذه القائمة عن مصادر واستخدامات الأموال التي لا تظهرها قائمتي الدخل والمركز المالي وبالتالي فهي تمثل حلقة وصل بين هاتين القائمتين وابتداءً بتبين الأثر النقدي لكافة النشاطات التي قامت بها الشركة خلال الفترة المالية مع بيان طبيعة هذا الأثر من كونه يشكل تدفقاً نقدياً داخل الشركة وخارجاً منها كما أن تقسيم هذه القائمة للتدفقات النقدية ضمن نشاطات لها طبيعة مشتركة يساعد في التعرف على نشاط القوة والضعف من حيث قدرة الشركة، يساعد على توليد النقد وهو العنصر الذي يستخدم في تسديد الالتزامات وتمويل التوسعات وتوزيع الأرباح سواء في المدى القصير أو الطويل. (بوتين، 2015).

دور الإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمارات الخارجية

تعد أسواق المال المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي في الدول المختلفة، وتوفر الأسواق المالية بأدواتها المتعددة المال اللازم لتمويل الأنشطة الاستثمارية، وتلعب أسواق المال دوراً حيوياً في تجميع المدخرات وتوجيهها نحو القطاعات الأكثر إنتاجية والتي ترشد الموارد وتحسن استخدامها. وقد أنصب اهتمام الدول النامية وحتى المتقدمة على استقطاب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الخارجية:

لتحقيق الخطط التنموية، وتوفير فرص العمل لزيادة الإيرادات ورفع معدلات الإنتاج؛ مما يساهم في رفع معدلات النمو والسيطرة على معدلات التضخم وزيادة الناتج القومي وحل مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول النامية وتحقق خطط التنمية الاقتصادية ومنها تتحقق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والمجتمع بالدولة (حرب، 2006).

وتعد التقارير والقوائم المالية المنشورة أحد أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمقرضون وغيرهم عند اتخاذ قراراتهم في أسواق رأس المال، وكذلك وسيلة لتوصيل المعلومات المحاسبية للمستخدمين والمستخدمين لمساعدتهم عند اتخاذ القرارات الاستثمارية والاقتصادية، وهي المصدر الأساسي للحصول على المعلومات المحاسبية، وتمثل التقارير المالية المنتج النهائي للمحاسبة. إن المعلومات الواردة بالتقارير والقوائم المالية المنشورة تساعد المستثمرين الحاليين والمرقبين والدائنين وغيرهم في ترشيد قراراتهم الاستثمارية والانتماية؛ حيث توفر التقارير والمعلومات التي تساعد في قياس حجم وتوقيت التدفقات النقدية كما تمكن من تقييم سياسات وقرارات الإدارة في مجال الاستثمار والتشغيل والتمويل وتوفر التقارير المالية المعلومات الملائمة الموثوقة التي تصور وتعبر عن العمليات والأحداث المالية للشركات التي تتداول أسهمها في أسواق رأس المال وتعتبر وسيلة للتعرف على أصول والتزامات الشركات. وقد ازدادت أهمية التوسع في الإفصاح المحاسبي نتيجة لازدياد المطالبة بتوفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمقابلة احتياجات المستخدمين المتعددين للمعلومات في سوق المال فالإفصاح المحاسبي عن المعلومات الملائمة ذات المصدقية يؤدي إلى التخصيص والكشف للموارد الاقتصادية على المستوى القومي. إن تهيئة البيئة الملائمة التي تساهم في خلق عوامل تشجيع وجذب الاستثمارات الخارجية ولا بد من توفير البيانات والمعلومات المالية وغير المالية بصورة واسعة وتسهيل الحصول عليها، وتعد القوائم المالية المنشورة أحد أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرين وغيرهم من المستخدمين عند اتخاذ قرارات الاستثمار والقرارات الاقتصادية الأخرى؛ حيث تساعد المستثمرين في التعرف على طبيعة النشاط الاقتصادي وتحليل وتقييم حركة الاستثمارات في الدول (أبورحمة وآخرون، 2020).

متطلبات الإفصاح ودورها في جذب الاستثمارات الخارجية:

إن التزام المنشأة بمتطلبات الإفصاح لكل معيار من معايير المحاسبة ومعايير التقارير المالية الدولية يعزز من جودة المعلومات المحاسبية، ويحسن قيمة المنشآت، ويساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية (AL Frijat, 2016).

ومن أبرز المعايير الدولية التي تهم المستثمر الأجنبي بشكل مباشر وتساعد في اتخاذ قراره الاستثماري هي كما يلي:

- 1- معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS 21) آثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. حيث يتوجب على المنشأة أن تفصح عما يلي:
 - فروقات أسعار الصرف المعترف بها في بيان الدخل، باستثناء الفروقات الناشئة عن الأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (9).
 - فروقات أسعار الصرف الظاهرة في بند منفصل ضمن حقوق الملكية ومطابقة مبلغ فروقات الصرف هذه في بداية ونهاية الفترة.
 - عند عرض المنشأة قوائمها المالية بعملة تختلف عن عملتها الوظيفية، فإنها تقوم بوصف تلك القوائم المالية على أنها تمتثل لمعايير الإبلاغ المالي الدولية فقط إذا كانت تمتثل لمتطلبات كل معيار وتفسير معمول بها.
 - الإفصاح عن أي تغيير في العملة الوظيفية للمنشأة التي تعد التقارير وأسباب التغيير.
 - عند اختلاف عملة عرض القوائم المالية عن العملة الوظيفية، فإنه يجب الإفصاح عن تلك الحقيقة بالإضافة إلى العملة الوظيفية، والسبب المؤدي لاستعمال عملة عرض مختلفة.
 - إذا تم عرض القوائم المالية أو أية معلومات مالية أخرى إضافية بعمله تختلف عن العملة الوظيفية أو عملة العرض الخاصة بالمنشأة أو إذا لم يتم تلبية المتطلبات المذكورة سابقاً، فإنه يجب على المنشأة أن تحدد المعلومات الإضافية لتمييزها عن المعلومات التي تنسجم مع معايير الإبلاغ المالي الدولية، وتحديد نوع العملة التي يتم بها عرض المعلومات الإضافية ونوع العملة الوظيفية للمنشأة وطريقة الترجمة المستخدمة لتحديد المعلومات الإضافية.
- 2- معيار التقارير المالية الدولية رقم (IFRS 7) الأدوات المالية (الإفصاحات).
 - ومن أبرز ما ورد فيه أنه يتطلب الإفصاحات عن القيمة العادلة كما يلي:
 - يجب الإفصاح عن القيمة العادلة لكل فئة من الأصول والمطلوبات المالية بحيث يمكن مقارنة تلك القيم مع القيم الدفترية لتلك الأصول والمطلوبات.
 - عند الإفصاح عن القيمة العادلة، على المنشأة تبويب الأصول والمطلوبات المالية ضمن فئات.

3- معيار التقارير المالية الدولية رقم (IFRS 13) قياس القيمة العادلة.

- حيث يتوجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي البيانات المالية على تقييم كل مما يلي:
- بالنسبة للأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر أو غير متكرر في بيان المركز المالي بعد الاعتراف الأولي، يتم الإفصاح عن أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة لصياغة تلك المقاييس.
 - بالنسبة لمقاييس القيمة العادلة المتكررة باستخدام المدخلات غير الملحوظة الهامة (المستوى الثالث)، أثر القياسات على الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل الآخر للفترة (أبونصار وحميدات، 2020).
- لذا لا بد من تطوير التقارير والقوائم المالية لتصبح مواكبة وشاملة تمنح المستثمرين الصورة الكاملة عن النشاط الاستثماري في الدولة المضيفة للاستثمار وترتكز أهمية البحث على فائدة المعلومات المحاسبية للمستثمرين وأثر ذلك على قرارات الاستثمار الأجنبي في سوق المال.

يرى الباحث أن عمولة الأسواق والتغيرات الهيكلية والتنظيمية، وبالإضافة إلى زيادة التقلبات في البيئة الاقتصادية والمالية وبيئة الأعمال عبر العالم؛ الأمر الذي خلق إمكانية وفرص جديدة وفي ذات الوقت عوامل مخاطرة جديدة، واشتداد المنافسة في بيئة الأعمال العالمية والتي أجبرت جميع الشركات والمؤسسات والمستثمرين على يركزوا على الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بشكل دقيق؛ بحيث تمكنهم من أن يكونوا أكثر تنافسية، وتضمن لهم زيادة أكثر في الأداء وجذب الاستثمار وقدرة أكبر على البقاء والمحافظة على الموارد الطبيعية، مما يعزز التنمية المستدامة بحيث يؤدي إلى تحسين مستوى الرفاهية للإنسان من خلال زيادة نصيبه من السلع والخدمات الضرورية، وفي ظل محدودية الموارد والاستخدام الأمثل للموارد مع المحافظة على حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية و القدرة على تنميتها.

رابعاً: النتائج

- 1- يوجد دور فعال للإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمارات الأجنبية للمحاسبة لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها.
- 2- الاعتماد على الإفصاح المحاسبي ساعد شركات الاستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية في تخفيض درجة المخاطرة عند اتخاذ قرارات استثمارية بما يحقق التنمية الاقتصادية المستدامة.
- 3- الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ساعد المستثمرين في المقارنة بين البدائل الاستثمارية المتاحة بما يساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة.
- 4- وفر الإفصاح المحاسبي المعلومات الدقيقة لشركات الاستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية مما ساعد في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة وذلك بالرقابة على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها.
- 5- ادي استخدام الإفصاح المحاسبي للمعلومات من قبل شركات الاستثمار على توفير معلومات هامة للمستثمرين ومساعدتهم على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية الرشيدة.
- 6- تعتبر التنمية المستدامة غاية وهدف تسعى الشركات الاستثمارية للوصول إليها من خلال اتخاذ قرارات اجتماعية خاصة بالمجتمع التي تتعامل معه.
- 7- يلي الإفصاح المحاسبي احتياجات المستثمرين من المعلومات المالية عند اتخاذ القرار الاستثماري بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية لشركات الاستثمار.
- 8- الإفصاح عن المعلومات المحاسبية باستخدام التقنيات الالكترونية ساهم في تحسين اداء الشركات الاستثمارية بما يساعد في تحقيق البعد الالكتروني.
- 9- ادي الإفصاح المحاسبي من قبل الشركات في جعل التقارير المالية أكثر فهما من قبل المستثمرين مما ساهم في زيادة حجم الاستثمارات في تلك الشركات.
- 10- ساعد استخدام الإفصاح المحاسبي على قيام شركات الاستثمار والمستثمرين في تطوير عملياتهم المالية لتفادي مخاطر الاستثمار المرتفعة.
- 11- ساعد الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية للمقارنة بين بدائل الاستثمار بما يساهم في جذب المستثمرين الأجانب.

خامساً: التوصيات

- 1- ضرورة قيام ادارات الشركات كافة بمختلف مجالاتها بضرورة الاعتماد على الإفصاح المحاسبي وادواته لما له دور في جذب الاستثمارات الأجنبية.

- 2- ضرورة قيام كافة ادارات الشركات بمختلف مجالاتها بضرورة الاهتمام بالإفصاح المحاسبي الالكتروني لما له دور في سهولة الحصول على المعلومات للمساعدة في اتخاذ القرار.
- 3- ضرورة قيام كافة ادارات الشركات بمختلف مجالاتها بضرورة الاعتماد على الإفصاح المحاسبي له دور في تحقيق التنمية.
- 4- ضرورة تثقيف العاملين والمسؤولين والادارات العليا للشركات الاستثمارية بأهمية الإفصاح المحاسبي في تخفيض درجة المخاطر عند اتخاذ قرارات استثمارية.

المراجع العربية:

- آل آدم، يوحنا، ورزق، صالح. (2000). المحاسبة المالية: أصول وخصوم وقوائم مالية. دار الحامد للنشر والتوزيع.
- أبو المكارم، وصفي عبد الفتاح. (2004). دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية. دارالجامعة الجديدة، الاسكندرية.
- أبو رحمة، محمد، ورشوان، عبد الرحمن، وحمام، خالد. (2020). دور الإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمارات الأجنبية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة. مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية، 4، 174-141.
- أبو طالب، يحيى. (1998). نظرية المحاسبة في إطار فكري جديد وتطبيقاتها في ضوء معايير المحاسبة والمراجعة الدولية مع مجموعة من البحوث والدراسات المحاسبية المتقدمة.
- أبو نصار، محمد، وحמידات، جمعة. (2020). معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية. دار وائل للنشر.
- إبراهيم، الهادي آدم محمد. (2009). نظرية المحاسبة. شركة مطابع السودان.
- إبراهيم، نبيل. (2012). تأثير نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبي المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية. مجلة الشروق للعلوم التجارية، 6.
- ابن منظور. (1998). لسان العرب، المجلد الحادي عشر. دار المعارف.
- ارشيد، عبد المعطي، والغصين، نواف. (2014). الإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية وأثرها على قرارات المستثمر في سوق عمان المالي. مجلة البحوث التجارية، 36(1)، 195-229.
- البقي، متعب، والبشتاوي، سليمان. (2014). واقع المحاسبة عن التنمية المستدامة في الشركات الصناعية: دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية الأردنية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك 2014، 455-472.
- بهجت، محمد، ويماني، عبد الله. (1990). الأثر المتوقع لمعيار العرض والإفصاح العام على مستوى الإفصاح في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية. مجلة جامعة الملك سعود - العلوم الإدارية، 2(1)، 61-100.
- بوتين، محمد. (2015). المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة المالية. دار الصفحات الزرقاء.
- توفيق، محمد، وقادوس، حمدي. (1991). دراسة اختيارية لاستخدام المدخل الإيجابي في بناء المعايير المحاسبية في المملكة العربية السعودية. مجلة الإدارة العامة، 72، 93-162.
- الجعبري، مجدي احمد. (2011). الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية: دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة مساهمة سعودية. مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، 9.
- جعفر، عبدالاله. (2003). المحاسبة المالية: مبادئ القياس والإفصاح المحاسبي. مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.
- جودة، رأفت. (2016). العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح عن عناصر محاسبة الاستدامة للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين. مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، 6(3).
- حرب، بيان. (2006). دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: التجربة السورية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 22(2)، 111-129.
- حماد، طارق عبدالعال. (2006). تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان: نظرة حالية ومستقبلية. الدار الجامعية، الاسكندرية.
- حوة، عبد القادر. (2011). متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدوليين. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية، 25(2)، 311-324.
- الدهراوي، كمال الدين. (2006). تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار. المكتب الجامعي الحديث.
- رزق، عادل. (2011). إدارة الأزمات المالية العالمية: منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق. مجموعة النيل العربية.
- رشوان، عبد الرحمن. (2015). تحليل العلاقة بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتخفيض تكلفة رأس المال وأثرها على قرار الاستثمار: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية. القاعدة العربية للمعلومات الإدارية (إبداع)، منشورات جامعة قناة السويس.

- زيود، لطيف، وقيطيم، حسان، ومكية، نغم أحمد فؤاد. (2007). دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 29(1)، 177-194.
- عباس، صلاح. (2010). التنمية المستدامة في الوطن العربي. مؤسسة شباب الجامعة.
- عبد القادر، شيخ. (2021). مساهمة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية دراسة حالة مجمع صيدال [أطروحة دكتوراه منشورة]. جامعة محمد خيضر- بسكرة.
- عطية، أحمد صلاح. (2010). مبادئ المحاسبة المالية: نظام معلومات لخدمة متخذي القرارات. الدار الجامعية، الإسكندرية.
- عوض، محمد. (2016). أثر مستوى الإفصاح الاختياري على العلاقة بين نمط الملكية وعدم تماثل المعلومات في البيئة المصرية: دراسة إمبريقية. مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، 38(2)، 245-267.
- الفولى، فايق. (2005). الاختلافات النسبية في درجة الإفصاح الاختياري بين الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية وأثرها على تكلفة رأس المال [رسالة ماجستير]. جامعة الإسكندرية.
- لطفى، أمين السيد. (2005). نظرية المحاسبة: منظور التوافق الدولي. الدار الجامعية، الإسكندرية.
- شنوف، شعيب. (2008). محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية. مكتبة الشركة الجزائرية بوداود.
- الشيرازي، عباس مهدي. (1990). نظرية المحاسبة. ذات السلاسل.
- مجمع اللغة العربية. (1991). المعجم الوسيط. دار الدعوة.
- محمد، محمد خليل. (2018). المشروعات الصغيرة طريق للتنمية المستدامة: دراسة التجربة اليابانية. دار حميثرا للنشر والترجمة.
- مطر، محمد عطية، والحيالي، وليد ناجي، والراوي، حكمت أحمد. (1996). نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات: الإطار الفكري وتطبيقاته العملية. مكتبة الفلاح.
- مليحي، مجدي. (2014). أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية: دراسة نظرية تطبيقية. منشورات جامعة بنها.
- موسوعة السلطان قابوس لأسماء العرب. (1991). معجم أسماء العرب. مكتبة لبنان.
- موشيت، ف دوجلاس. (2000). مبادئ التنمية المستدامة (بهاء شاهين، ترجمة: ط. 1). الدار الدولية للاستثمارات الثقافية. (1996).
- النقيب، كمال. (2004). مقدمة في نظرية المحاسبة. دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.

المراجع الأجنبية:

- Abdelsalam, O. H., & Weetman, P. (2007). Measuring accounting disclosure in a period of complex changes: the case of Egypt. *Advances in international accounting*, 20, 75-104.
- Beaudoin, C., Chandar, N., & Werner, E. M. (2011). Good disclosure doesn't cure bad accounting—Or does it?: Evaluating the case for SFAS 158. *Advances in Accounting*, 27(1), 99-110.
- CFI. (2022, December 14). Full Disclosure Principle. Retriever from: <https://corporatefinanceinstitute.com/resources/accounting/full-disclosure-principle/>
- Dahawy, K., & Conover, T. (2007). Accounting disclosure in companies listed on the Egyptian stock exchange. *Middle Eastern Finance and Economics*, 1(1), 5-20.
- AL Frijat, Y. S. (2016). The dynamics application of accounting standards, and its importance in the measurement with fair value & disclosure. *Asian Journal of Finance & Accounting*, 8(2), 46-59.
- Gastón, S. C., García, C. F., Jarne, J. I. J., & Gadea, J. A. L. (2010). IFRS adoption in Spain and the United Kingdom: Effects on accounting numbers and relevance. *Advances in Accounting*, 26(2), 304-313.
- Gurvitsh, N., & Sidorova, I. (2012). Survey of sustainability reporting integrated into annual reports of Estonian companies for the years 2007-2010: based on companies listed on Tallinn Stock Exchange as of October 2011. *Procedia Economics and Finance*, 2, 26-34.
- Mohamed, Al E. A. Y. (2020). The impact of inflation on the efficiency of financial statements in government institutions. *Route Education and Social Science Journal*, 56, 227-246.